آليات تأثير النخبة السياسية على الإستقرار السياسي

د. سويح دنيازاد

كلية الحقوق باتنة 1

د. راضية مشري

جامعة قالمة الجزائر

مقدمة:

تعتبر النخبة من الظواهر الاجتماعية التي أخذت إهتماما في مجال الدراسات المختلفة التخصصات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وقد تجسد سياسة ثقافية للدولة مضمونها خدمة أصحاب الكفاءات والمواهب القادرين على أن يكونوا بمثابة الوسيط بين أطراف معينة من المجتمع.

والنخبة السياسية إحدى أنواع النخب التي تكون لها علاقة بالسلطة والفئات الحاكمة، ومن المواضيع الهامة التي يتم دراستها في العلوم السياسية، فيما يعرف بالنخبة أو الصفوة نظرا للدور البالغ والهام الذي تلعبه هذه الاخيرة في الحياة السياسية وفي مجال تحقيق الديمقراطية، بالنظر الى مجموعة الامتيازات من الكفاءة والتكوين والاصطفاء العلمي الذي تمتاز به هذه الفئة عن غيرها من الافراد، وهذا ما يجعلها تمتلك قوة التأثير في المجال السياسي، وتمارس السلطة أو تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، تضم أعضاء الحكومة والادارة العليا والقيادة، كما يرتبط وجود النخبة السياسية بإحدى النظريات التي تعد من أكثر النظريات تعقيدا بالنسبة لعلماء السياسة والإجتماع الذين تناولوا دراستها وهي نظرية النخبة ، فالبعض من الدارسين يقصر مفهومها على صنف النخبة الحاكمة أي الشعب الذي المقسم الى طبقة حاكمة وطبقة محكومة، وبالتالي فكل من يؤثر على عملية صنع القرار في الدولة يعد من النخبة .

وتختلف القواعد المتعلقة بإعداد وتطوير هذه النخبة حسب طبيعة كل نظام سياسي، وفقا لوجود آليات مختلفة تساهم من خلالها في القيام بأدوار مختلفة كتحقيق الوعي والتثقيف السياسي وما ينجم عنه وجود إستقرار مؤسساتي وسياسي يساعد في توفير الجو المناسب لتحقيق التنمية وتلبية حاجات المواطنين،ومن أجل ذلك يمكننا طرح

الإشكالية التي نتناولها في هذه الورقة البحثية التي تتمثل في مايلي: فيما تتمثل آليات تأثر النخبة السياسية على الإستقرار السياسي؟

هذه الإشكالية نحاول الإجابة عنها من خلال العناصر التالية:

أولا- مقاربة مفاهيمية للمصطلحات.

تتطلب منا الدراسة التي نتناولها في البداية، تحديد بعض المفاهيم الاصطلاحية التي تتضمنها الدراسة، على النحو التالي:

01-تعريف النخبة السياسية:

كلمة النخبة في اللغة العربية مشتقة من الفعل انتخب، والذي نعني به الاختيار والانتخاب، نقول نخبة القوم نعني بهم خيارهم وأفضلهم ولفظ الصفوة ويدل على معنى الخلاصة بمعنى إصطفى الشيء أي إختاره أو إستخلصه[1].

يشير مصطلح النخبة إلى الفئة العليا البارزة مقارنة بغيرها في ميدان معين، قد تكون نخبة سياسية، نخبة إقتصادية، نخبة رياضية وغيرها من النخب[2]، فالنخبة في إطارها العام تمثلها وجود فئات محددة من الأشخاص تمتاز بصفات تميزها عن غيرها مما يجعلها في مكانة أعلى من الغير، خاصة فيما يتعلق بوجود عنصر الكفاءة العلمية التي تمكنها من القدرة على التنظيم والتوجيه في مجال معين بحكم ما تمتاز به من خبرات او معارف علمية تؤهلها للقيادة والتفوق على غيرها.

وفي التعريف الإصطلاحي للنخبة السياسية تعرف على أنها مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع، وتضم قيادات من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية[3].

أي أنها "مجموعة من البشر التي تمتلك نصيب أوفر من القوة و التحكم أو حتى الثروة بفضل ما تملكه من سمات شخصية أو سيكولوجية[4].

النخبة السياسية أو ما يطلق عليها أحيانا بخيرة القوم أو الأعيان، وهي أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما منها، والإنتساب الى النخبة يتم إكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات، حيث أن الأفراد المنحدرين من أسلاف تنسب لبعض الطوائف أو بعض أصحاب الإمتيازات يتمتعون بنفس المركز بمقتضى حق الميلاد، في حين أنه في المجتمعات التي تسودها المنافسة الحرة حركة صعود الأفراد الذين يتمكنون من الإرتقاء الى مراكز

ينظر اليها بإعتبارها مرتفعة، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الانضمام إلى النخبة التي كعترف بها المجتمع أو جانب منها[5].

النخبة السياسية تمثل مقدار السيطرة التي يفرضها شخص او جماعة عن عملية صنع القرار في نظام الحكم[6].

يتأتى لنا من خلال هذه التعاريف أن النخبة السياسية هي إحدى الفئات التي يتكون منها المجتمع، تمثل مجموعة من الأشخاص يحملون صفات وخصائص لا توجد عند غيرهم، ويضم المجتمع، وفي مقابل ذلك يمتلكون مصادر وأدوات التأثير عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع، بإعتبار أن المجال الذي يختصون به هو الجانب السياسي الذي يعد المحرك الفعلي لوجود الدولة وإستقرار مؤسساتها ومكانتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات.

02- نشأة وتطور النخبة السياسية:

يقرر الكثير من الباحثين على أن ظهور النخبة السياسية إرتبط بالقرن التاسع عشر، كبلورة لمجموعة من التغيرات التي أوجدت مصطلح النخبة وتطورت حسب الدراسات الإجتماعية التي أفرزت في النهائية مصطلح محدد لهذه الفئة، حيث كانت تستخدم للإشارة الى نوع من السلع ذات تفوق معين، ثم الإشارة الى معنى وجود فئات إجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء[7].

وما أبرز وجود نظرية النخبة بقوة خلال مطلع القرن العشرين، هو الخطر الذي فرضته هيمنة المفاهيم الماركسية في علمي الاجتماع والسياسة، مما جعلها تسعى الى فرض مجابهة واضحة مع الماركسية التي قامت بنقد فكرة الدولة وتأكيدها على تبعية الدولة للتناقض داخل النظام الرأسمالي للإنتاج بين الثروة والفقر، ومن ثم للصراع بين الطبقتين البرجوازية والبروليتارية اللتين تجسدان هذه الجوانب المتناقضة في المجتمع[8].

والواقع أن وجود النخبة السياسية إرتبط بالنظريات الإجتماعية التي جسدها عدد من المفكرين، أمثال المفكر الإيطالي فلفريدو بارتيو الذي جعل من وجود النخبة السياسية قائم على رفض فكرة الديمقراطية التمثيلية، القائمة على المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع على أساس أن الأفراد متباينين فيما بينهم من ناحية المواهب والكفاءة، ويكون تقسيمهم قائما على مرتبتين هما المرتبة السفلى أو ما يطلق عليها (باللانخبة)

والمرتبة العليا التي يطلق عليها (النخبة)، هذه الأخيرة بدورها تقسم الى النخبة الحاكمة تضم الأشخاص الذين يقومون بدور ما في تسيير شؤون الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والنخبة غير الحاكمة التي تضم أفراد مرتبة النخبة، وبالتالي تعين النخبة بصفاتها البارزة وتفوقها الطبيعي والسيكولوجي على باقي أفراد المجتمع، والمؤشر المتصاعد على قدرات أعضائها الفردية[9].

كما يعتبر المفكر الإيطالي جيتانو موسكا من الرواد الذي ساهموا في تطور نظرية النخبة السياسية، حيث فرق هذا الأخير على نحو منهجي بين النخبة وبين الجماهير رغم إستعماله لتعابير أخرى للدلالة عليهما، تقوم فكرته الرئيسية على وجود طبقتان في كل المجتمعات طبقة حاكمة قليلة العدد تقوم بآداء جميع الوظائف السياسية وتحتكر السلطة والنفوذ السياسي تتمتع بمزايا إجتماعية ناجمة عن مركزها السياسي المتميز، أما الطبقة المحكومة فهي أكثر عددا إلا أنها تخضع الى الطبقة الأولى في توجيهها وقيادتها على نحو شرعي حينا وتعسفيا حينا أخرى[10].

وبالتالي بالنسبة لرأي هذا المفكر ما يؤهل النخبة للسيطرة هو قدرتها على التنظيم في إطار ما تحوزه من مؤهلات أخرى تجعلها موضع تقدير داخل المجتمع، خاصة بإمتلاكها لصفة الأقلية مما يساعدها على تحقيق العمل المنسق ويمنحها تماسكا وقوة في مواجهة الأكثرية، ومن يفترض فيهم تمثيل الشعب ورعاية مصالحه بمجرد أن يحقق كل منهم غايته بانتخابه يتحول في سلوكه من خادم إلى سيد وينشغل بمصالحه الخاصة، وفي سعيه نحو تحقيقها مع من يشاركونه المطامح، وهذا كله من أجل تشكيل أقلية منظمة يتوفر لها من المزايا والقدرات ما يجعل الأكثرية لا تقدر على رد الفعل إزاءها[11].

وما يلاحظ على هذه الآراء السابقة الذكر أنها تربط النخبة السياسية بوجود قوة التحكم التي تتولاها الجهات المسيرة والمنظمة داخل الدولة، حيث يوجد تفاوت بين فئة الأقلية التي تمثل النخبة السياسية وبين الأغلبية الأخرى التي تكون خاضعة لها بحكم المركز القيادي الذي تتولاه، والأخص فيما يتعلق بوجود نوع من الفكر النخبوي الذي تمتاز به النخبة السياسية والذي يقوم على العناصر التالية[12]:

أ-إنقسام المجتمع الى أقلية تمارس قدرا كبيرا من النفوذ والتأثر على عملية صنع القرارات والسياسات، وأغلبية تفتقر الى عناصر الإقتدار الذي تمتلكه النخبة السياسية.

ب- عدم قدرة الجماهير على حكم نفسها بنفسها لأنها تمثل الأغلبية، وبالتالي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم في درجة تماسكها.

ج- اقتصار القوة على يد أقلية وعدم إنتشارها في المجتمع فمعيار التفريق بين النخبة والجماهير يتمثل في إمتلاك الثروة، والسلطة والتحكم في سريان المعلومات.

د- تبعية الظاهرة السياسية وعدم إستقلاله حيث لا يمكن فهم الظاهرة السياسية، إلا من خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على إفتراض هيمنة قلة تملك القوة.

وبالنظر الى هذا التطور الذي عرفته النخبة السياسية، تضم في راهن الوضع الحالي وجود قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتشكل النخبة السياسية مجموعة قليلة من الأفراد وتمارس دورا رئيسيا في مجال تنظيم المجتمع وتسيير مؤسساته الفاعلة، تساهم في التأثر على الآخرين عن النفوذ وقوة التأثير الشخصي على الآخرين، في حق الإلتزام بالتعليمات وانجاز العمل وفق اللوائح والأنظمة المعتمدة[13].

ثانيا: أشكال النخبة السياسية.

إن الحديث عن النخبة السياسية لا يقودنا الى تحديد جهة واحدة بإعتبار أنها ذات كفاءة علمية ولها إهتمام بالجانب السياسي، بل هي تتنوع حسب المهام القيادية التي يتولونها، على نحو ما نوضحه كما يلي:

01-القادة السياسيون: تمثل هذه الفئة مجموعة من الأشخاص الذين يكون لهم تأثير قوي على غيرهم من الأشخاص، نظرا لما يتمتعون به من قدرة على التوجيه في التسيير في المراكز السياسية العليا في الدولة والعمل في النظام السياسي المكون من أجهزة الدولة ومؤسساتها سواء التي تتعامل مع مرتكزات سياستها الداخلية أو الخارجية[14].

وبالتالي يكون دور القيادة السياسية لهذه الفئة هو تنظيم وتوجيه جهود جماعية لتحقيق الأهداف السياسية المرغوبة في ظل تطلع الجماعة لتفاعل القائد الساسي معهم، ومما لا شك فيه أن العمل السياسي ليس بالأمر الهين بل يحتاج إلى التحصيل النظري والخبرة العملية، على إعتبار أن القائد السياسي يقوم بالتوجيه

وإتخاذ القرارات والرقابة، مما يستدعي تمتعه بمهارات قيادية كالذكاء والشجاعة والقدرة على التوفيق بين القيم والمصالح[15].

وتجدر الإشارة الى أن مفهوم القيادة هو مفهوم موجود منذ القدم ويرجع تاريخه للحضارات القديمة، التي رسمت لها قواعدها وحددت أصولها وتقاليدها ومفاهيمها الخاصة بها، إلا أن المعنى الذي أصبح يحوزه في الوقت يمكننا القول بأنه لا يستند الى وجود فرض السيطرة المباشرة ، بسبب أن كل فئات المجتمع اليوم لها دراية ومعرفة كافية بكل المعطيات السياسية وبإمكانها إعطاء رأيها طواعية دون أن يحد من ذلك مكانة هذه الفئة من النخبة السياسية وما تقوم به من عمل سياسي، إذ تسعى الى التأثير على الجماعة لنيل تعاونهم وتحفيزهم على العمل بأعلى مستوى كفاءة، من اجل تحقيق الهداف المرسومة[16].

02-الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من الفئات الجوهرية التي تتشكل منها النخبة السياسية، وهي تمثل محورا مركزيا في الحياة السياسية لجميع الأنظمة السياسية بفعل الدور المتعاظم الذي تلعبه في تفعيل الحياة السياسية سواء كان ذلك داخل الأنظمة الأحادية أو في الأنظمة التعددية[17].

فالأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية تساهم في توسيع المشاركة السياسية وتجسيد عملية التداول على السلطة، وتحسيس الرأي العام بالقضايا المحورية التي تهم المجتمع، كما تعتبر وسيط بين المواطنين والسلطة الحاكمة، تلجأ إلى التعبير عن المصالح وتجميعها لغرض المساهمة في رسم السياسة العامة للبلاد، إن كان لكل حزب سياسي أساليبه الخاصة التي يعتمد عليها في عملية المساهمة في صنع القرارات السياسية[18].

وبالتالي تلعب هذه النخبة دورا فعالا في وجود التعددية السياسية لأن إنشاءها لا يؤدي إلى إقبال الأفراد نحو العضوية فيها، بل يفتح آفاقا واسعة للمشاركة السياسية، من خلال حث الأفراد على المشاركة في الشأن العام والاهتمام بالأمور التي تتعلق بشؤون حياتهم اليومية وبمستقبلهم عبر الندوات والمؤتمرات التي يناقش فيها الحزب القضايا السياسية[19]، فهي تساعد على تشكيل المواطنين لرأي عام وتزيد من وعيهم بالقضايا

السياسية التي تهمهم، وتعزيز مواقفهم إتجاه القرارات السياسية التي يتخذها القادة السياسيون في تحقيق المصالح العامة للأفراد.

03-المجتمع المدني: يمثل المجتمع المدني إحدى الفواعل غير الرسمية التي أصبح لها دور بارز في عملية الإصلاح وتصحيح الأخطاء التي يقوم بها المسؤولين أو القادة السياسيون، وإقترن وجود المجتمع المدني بالتغيير المجتمعي السريع للدول، من أجل المساعدة في تحقيق خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق بعد عدم قدرة الدور المركزي للدولة في القيام بمهامها على المستوى المحلي والقاعدي، مما دفع الى ضرورة التفكير في إبراز ومشاركة مصطلحات جديدة تساعد على تحقيق المشاركة الشعبية والتنمية[20].

مما ترتب عليه وجود تنظيمات المجتمع المدني ذات البعد السياسي التي تقوم بوصفها فئة منة النخبة السياسية على الإصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية، وتطالب بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور[21]، خاصة وأنه في ظل الحريات والديمقراطية يتصاعد دور المجتمع المدني وتزداد فرص تأثيره على صانعي القرارات السياسية.

وبالتالي مؤسسات المجتمع المدني تمارس دورا وتأثيرا كبيرا على القرار السياسي من خلال التحليلات والإستشارات والتوصيات المختلفة والموجهة للقادة السياسيين، فهو يستطيع أن يبدي رأيه وأن ينبه السلطات إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود اختلالات تحتاج إلى معالجة وإلى إدراجها ضمن برامج الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ومن ثم فإن دور منظمات المجتمع المدني يكون في متابعة ومراقبة السياسات أو الضغط لتعديل مسارها حتى تكون فاعل جيد ومقبول للوصول إلى القواعد الشعبية التي تسعى إليها رغبة لتحقيق مصالح المواطنين.

وعلى ذلك تمثل الفواعل الثلاث السابقة أهم الفئات السياسية التي تتشكل منها النخبة السياسية، وإن كانت تصنيفاتها تتعدد بحسب آراء المفكرين ووجهات نظرهم.

ثالثا: آليات تأثير النخبة السياسية على الإستقرار السياسي.

تقوم عملية تأثير النخبة السياسية في الإستقرار السياسي، على مجموعة من الآليات التي يتم على إثرها الكشف عن العلاقة التي تربط بينهما وتحدد الإختصاصات

التي تتولى النخبة السياسية القيام بها في مجال خدمة مصالح مواطنيها والممثلين عنهم، وتتمثل هذه الأليات في[22]:

01-الآليات الإستجابية:

يقترن وجود الآلية الإستجابية بطبيعة العلاقة التي تربط بين النخبة السياسية والجماهير، حيث يناط للنخبة على إثرها الإستحابة لمتطلبات المواطنكن، من خلال الدور المؤسساتي الذي تلعبه كل من:

أ- المؤسسة التشريعية: تقوم المؤسسة التشريعية في كثير من الدول على غرفتين يمثلها كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وهي تقوم بدور مركزي في تشريع القوانين وتحديد مضمونه وموضوعاته[23] ، الى جانب صنع السياسة العامة كإجراء ضروري يمكن الحكومة من أداء وتنفيذ برنامجها خلال السنة الماضية وما سيتم إنجازه في السنة أو السنوات المقبلة، والتطرق إلى مجموع العراقيل التي تصادف تنفيذ برنامجه وآفاقها المستقبلية المترتبة عن التنفيذ الفعلي والميداني للبرنامج، مما يجسد وجود رقابة فعلية[24].

ب- المؤسسة التنفيذية: تضطلع هذه المؤسسة بتنفيذ السياسات العامة وإتخاذ القرارات الحاسمة، كما تجسد هذه المؤسسات الرسمية الإرادة الشعبية، تبرز أهميتهما نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهما في صنع القرارات التي تستجيب لمتطلبات المواطنين.

أما النخب السياسية غير الممارسة للسلطة كتنظيمات المجتمع المدني، تقوم بعدة أدوار خدماتية لتحقيق الاستقرار السياسي منها تحقيق الرعاية والتنمية الاجتماعية، كما تساهم منظمات المجتمع المدني في المجال الإقتصادي من خلال مكافحة ظاهرة الفقر عن طريق المساعدات المالية المباشرة، وتعد بمنزلة عملية إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع مما يدعم النمو الاقتصادي، فالمجتمع المدني يستطيع أن يبدي رأيه وأن ينبه السلطات إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود اختلالات تحتاج إلى معالجة وإلى إدراجها ضمن برامج الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، انطلاقا من التشاور مع كافة هيئاته باهتماماتها المختلفة وبشكل مباشر لتحال نتائج ذلك إلى صانعي السياسة العامة[25].

02- الآليات الرقابية:

تعتبر الآليات الرقابية من الإجراءات الوقائية ضد الممارسات التي تدفع للعنف أو تهدد الاستقرار السياسي في الدولة، ومن أهم مصادر الرقابة الرسمية النخبة البرلمانية التي تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وهي تستند في ذلك على مجموعة من الوسائل أهمها[26]:

أ-السؤال: يراد بالسؤال إستيضاح مسألة معينة والاستفسار بشأنها، فهو يفيد طلب إيضاحات عن موضوع معين، وعضو البرلمان عندما يوجه سؤالا لأحد الوزراء فإنما يبغي من وراء ذلك معرفة حقيقة تصرف من التصرفات التي قام بها الوزير[27] ، فهو مجرد استفهام عن شأن من الشئون التي لا يعرفها عضو البرلمان ويريد التثبت منها، وقد يقتنع بإجابة الوزير ويكتفي بالمعلومات التي قدمها وبذلك ينتهي الأمر عند هذا الحد.

ب-الإستجواب: يعتبر الإستجواب من المقومات الاساسية في نظام الحكم الصالح، ومن أخطر وسائل الرقابة الممنوحة للبرلمان للرقابة على الحكومة وأعضائها، يتضمن نقد واتهام للحكومة أو أحد أعضائها من الوزراء عن تصرف من التصرفات العامة، إذ يعني المحاسبة والاتهام بالخطأ والتقصير[28]، وتكمن أهميته في أنه يفتح باب المناقشة العامة لجميع أعضاء المجلس، ويؤدي ذلك إلى التصويت على منح أو حجب الثقة بالوزير[29]، فيحق لكل عضو من أعضاء البرلمان يحق له التقدم باستجواب إلى أحد الوزراء[30].

ج- التحقيق البرلماني: تعكس هذه الوسيلة رغبة البرلمان في التوصل بنفسه إلى الحقائق؛ بإجراء تحقيق لتحري ما يلزم من معلومات من مصادرها الأصلية، نظرا لتشككه في حسن نية الحكومة أو في صحة ما تقدمه من معلومات وبيانات، وإذا أعطيت مهمة التحقيق إلى لجنة، فليس لها أن تتخذ قرارا ما، فهي لا تعدو أن تكون جهازا لجمع المعلومات يجب عليها أن تعد تقريرا بنتيجة عملها ترفعه إلى البرلمان الذي يتصرف في ضوء الصلاحيات المقررة له[31].

كما أن التطرق للآليات الرقابية يقود للإشارة لدور المؤسسة القضائية الرقابي التي يتجسد دورها في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات غير أن هذا الدور يختلف من نظام

سياسي لآخر، فعلى سبيل المثال يلعب الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في مراقبة وتفسير السياسات، من خلال مبدأ المراجعة القضائية بإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية لكبح تعسف السلطة التنفيذية وتحقيق العدل، وبالمقابل لا تملك المؤسسة القضائية في بريطانيا حق إلغاء أي تشريعات لعدم دستوريتها لأنه من إختصاص البرلمان[32].

ويؤثر الدور الرقابي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات لضمان نزاهتها وتكريس احترام إرادة الشعب عبر التأكد من تساوي فرص المرشحين في الدعاية الانتخابية، غياب العنف الانتخابي في جميع مراحل العملية الانتخابية.

د- الآليات الدفاعية: تقترن الآليات الدفاعية بدفاع النخب السياسية الحاكمة أو غير الحاكمة على حقوق الإنسان السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها من الحقوق، حيث تساهم النخبة السياسية المتواجدة على مستوى البرلمان بدور فعال في حماية حقوق الإنسان وترقيتها، وهي تعتمد في ذلك على لجان تختص بمجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وظيفتها متابعة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما يمكن للنخبة السياسية في البرلمان تشكيل لجان تحقيق في القضايا التي تمس حقوق المواطنين وحرياتهم، وتعمل النخبة السياسية على نقل مطالب المواطنين إلى المستويات العليا لصنع القرار لتكون ضمن مدخلات السياسة العامة، وتلعب الأحزاب السياسية غير الحاكمة دورا هاماً عن طريق وسائل الإعلام بتسليطها الضوء على إنتهاكات حقوق الإنسان لإثارة الراي العام ضد النخبة السياسية الحاكمة، الى جانب مساهمتها في الدفاع وتوجيه الرأي العام من خلال التأثير على صانعي القرارات الحكومية، فبإمكان النخبة السياسية أن تعبر على رأي المواطنين في القضايا العامة وتبدي مواقفهم التي يتبنونها على المسؤولين عند إتخاذهم القرارات.

ووسائل الإعلام هي الأخرى لها دور في الساحة السياسية وتولى النخبة السياسية إهتماما بها من اجل بلوغ الهداف التي تسعى إليها وتحقيق مصالحها، من خلال التغطية الإعلامية التي يتولى فيها الصحفيون والمراسلون عبر مختلف الشبكات،

للمعلومات والأخبار السياسية التي يتولى القادة السياسيون القيام بها خدمة للصالح العام، كما هو الشأن بالنسبة لتغطية العملية الإنتخابية في مختلف مراحلها.

ه- الآليات التوعوية: تهدف الآليات التوعوية للقيام بتوعية وتثقف المواطن لتنويره، كي يكون له دور إيجابي في خدمة التنمية إدراك الفرد للقيم والقواعد السياسية في المجتمع، أي أنها عملية تنموية في المجال الفكري والقيمي وفق الثقافة العامة للبلد، فالنظام السياسي يؤثر على المجتمع ويتأثر به وتدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه أفرادا ومسئولين حكاما ومحكومين[33].

كما تسعى الأحزاب السياسية في مجال تحقيق الوعي بتوجيه الرأي العام في إطار غرس الشعور بالمسؤولية، وتزويده بالمعلومات التي تُمكِنه من الحكم بطريقة موضوعية على السلوك السياسي للأحزاب السياسية والنخبة السياسية الحاكمة.

وأصبح دور منظمات المجتمع المدني في المجال التوعوي لا يقتصر على توعية المنضوين تحت لواء مهنة واحدة بحقوقهم فقط، بل تعداه إلى السعي لإكساب أفراد المجتمع ثقافة قبول الآخر، علاوة على تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، الى جانب نشر ثقافة المبادرات الذاتية وثقافة الإعلاء من شأن المواطن وتعزيز التنمية[34].

خاتمة:

تعتبر النخبة السياسية إحدى الفئات التي تتوفر على خصائص تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير في مساره من خلال قدرتها على صناعة القرارات، وتتميز هذه الفئة بالقدرة على ممارسة التأثير السياسي بالنظر الى ما تحوزه من إمكانيات ومؤهلات تسمح لها القيام بالمهام القيادية حسب تصنيف كل نوع منها، ولها أدوار فاعله في تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق الوعي وتستأثر باتخاذ القرارات الأساسية في الدولة، باعتبارها القاطرة التي ينبغي أن تقود حركة التطور والتنمية.

ووجود مجالات متعدة منها الإقتصادية والإجتماعية والبسياسية في المجتمع، تتطلب بالضرورة أن تكون هناك نخبة مؤهلة لكل فئة مؤهلة بأفضل الإمكانات التي تسمح لها بصياغة التفاعلات المتعلقة في إطار مجال نشاطاتها، والنخبة السياسية بدورها لا تنطبق على من يشتغلون في المناصب السياسية الرسمية المتعلقة بالسلطة، بل تتعداه الى كل من يملكون المؤهلات المتعلقة بالجانب السياسي بما في ذلك الدارسين أصحاب الكفاءة العلمية، حتى وإن لم يكنوا ممارسين للوظائف المتعلقة بالجانب السياسي، ويقوم الدور الرئيسي للنخبة السياسية في القيام بكل الأعمال التي من شأنها المساهمة في تنظيم المجتمع وتوجيه الراي العام وإحداث التوازن بين مصلحة الدولة ومؤسساتها ومصلحة مواطنيها في إشباع حاجاتهم المختلفة.

قائمة الهوامش

1. مولود سعادة، النخبة والمجتمع تجدد الرهانات، الباحث الاجتماعي العدد 1، 2010 ، ص98.
2. سعدي الإبراهيم، التحلكل السكاسي، دار السنهوري للنشر، بيروت، 2015، ص، 127.
3. حيدر علي حسين، أنواع النخب في المجتمع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة، مجلة كربلاء العلمية، المجلد 13، عدد 3، جامعة كربلاء، 2015، ص82.
4. أحمد زايد، النخب الاجتماعية، حالة الجزائر و مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2005، ص، 36.
5. سعدي الإبراهكم، مرجع سابق، ص، 127.
6. بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص، 28.
7. توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص، .
8. مشحن زيد محمد التميمي، النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص، 4.
9. صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي ، أسسه وأبعاده، مطبعة دار الحكمة، طبعة 3، بغداد، 1990، ص، 438.
10. صادق الأسود، مرجع سابق، ص، 440.
11. سعد إسماعيل علي، علم الاجتماع السياسي ، بين السياسة و الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندروية، القاهرة، 1999، ص، 29.
12. محمد شلبي، المنهجكة في التحلكل السكاسي المفاهكم، المناهج، الإقترابات والأدوات الجزائر، 1997، ص، ص، 208، 209.

13. محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص، 66.
14. بلال السكارنة، القيادة الإدارية الفعالة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص، 97.
15. سهيلة هادي، تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص، 35.
16. محمد بدر المطيري ، مرجع سابق، ص، 67.
17. ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص، 113.
18. ضميري عزيزة، مرجع سابق، ص، 118.
19. سهيلة هادي، مرجع سابق، ص، 36.
20. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010.ص83.
21. سهيلة هادي، مرجع سابق، ص، 37.
22. المرجع نفسه، ص، ص، 68، 76.
23. عبد الله بو قفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري، دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر، 2002، ص، 124.
24. ضميري عزيزة، مرجع سابق، ص، 91.
25. نادية بونوة، مرجع سابق، ص، 96.
26. سهيلة هادي، مرجع سابق، ص، 72.

27. محمد حسين عثمان، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص، 418.
28. أحمد نبيل أحمد صوص، الاستجواب في النظام البرلماني، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007، ص، 32.
29. سهيلة هادي، مرجع سابق، ص، 73.
30. أحمد نبيل أحمد صوص، مرجع سابق، ص، 38.
31. المرجع نفسه، ص، 30.
32. سهيلة هادي، مرجع سابق، ص، 73.
33. وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص، 25.
34. نادية بونوة، مرجع سابق، ص، 106.